

Distr.: General
16 February 2023
Arabic
Original: English



جمهورية إفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره 2659 (2022)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذها كل أربعة أشهر. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في جمهورية إفريقيا الوسطى منذ صدور التقرير السابق المؤرخ 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022 (S/2022/762).

ثانياً - الحالة السياسية

2 - ظل تزايد الخلافات السياسية حول التغييرات الدستورية يشوب السياق السياسي. وطراً تقدم تدريجي على عملية السلام وسط توترات مستمرة اشتدت بشكل ملحوظ مع عزل قاضيين من المحكمة الدستورية، بينهما رئيسة المحكمة. وقضت المحكمة بأن المرسوم الصادر في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الذي أحال رئيسة المحكمة دانييل دارلان وقاض آخر في المحكمة على التقاعد غير دستوري. وفيما بعد، أعلنت السيدة دارلان على الملأ أنها لن تعود إلى المحكمة. واستمرت المعارضة السياسية في الطعن في شرعية المحكمة منذ عزل اثنين من قضاتها.

التطورات السياسية

3 - في 10 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري قراراً إدارياً يحيل على التقاعد 28 موظفاً في قطاع التعليم العالي، بينهم رئيسة المحكمة الدستورية ورئيس الجمعية الوطنية، سمبلين ماثيو سارنجي. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، نكرت السيدة دارلان، في رسالة موجهة إلى الوزير المسؤول عن الأمانة العامة للحكومة، أنه لا يمكن عزل قضاة المحكمة الدستورية قبل انتهاء فترة ولايتهم التي تبلغ سبع سنوات وفقاً للدستور، وأكدت أن المحكمة تتمتع باختصاص حصري فيما يتعلق بتفسير الدستور.



4 - وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، وقّع الرئيس فوستان أرشانج تواديرا مرسومين متصلين أسفرا عن عزل السيدة دارلان من المحكمة الدستورية. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، أدانت المعارضة السياسية، بما في ذلك شخصيات بارزة مثل مارتان زيغيلي من حركة تحرير شعب إفريقيا الوسطى وكرييان مبولي غومبا من الحزب الأفريقي من أجل التحول الجذري والمتكامل للدول والكتلة الجمهورية للدفاع عن الدستور، هذه القرارات بشدة والتمست من المحكمة إلغاء مرسومي 24 تشرين الأول/أكتوبر الرئاسيين. وفي 3 كانون الثاني/يناير، اعتبرت المحكمة أن قرار 3 تشرين الأول/أكتوبر الذي خفض سن التقاعد في قطاع التعليم العالي غير دستوري. على أن المحكمة رفضت الالتماس المتعلق بإعلان عدم دستورية المرسوم المؤرخ 24 تشرين الأول/أكتوبر الذي عدّل تكوين ديوان المحكمة.

5 - وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر، أنشئت منصة للمعارضة، هي مجلس المقاومة والانتقال، بهدف تنظيم المعارضة السياسية والمدنية لمبادرات الحكومة الرامية إلى تغيير الدستور. وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المدعي العام لجمهورية إفريقيا الوسطى بياناً اتهم فيه قيادة مجلس المقاومة والانتقال بدعوة المواطنين إلى التعبئة ضد السلطة الوطنية الشرعية. وأفاد أنه تم الشروع في إجراءات قضائية ضد زعيم المجلس وآخرين في حركة معارضة الاستفتاء الدستوري لارتكابهم أعمالاً تشمل تهديد الأمن العام أو التحريض على عدم الاستقرار السياسي الخطير. واعتمد المجلس بيانه في 1 تشرين الثاني/نوفمبر، وفي الوقت نفسه تبادل الرسائل مع الكتلة الجمهورية للدفاع عن الدستور بخصوص إنشاء تحالف أكبر ضد التغيير الدستوري.

6 - وخلال الذكرى الرابعة والستين لاستقلال جمهورية إفريقيا الوسطى في 1 كانون الأول/ديسمبر، شدّد الرئيس تواديرا التزامه بتوطيد السيادة الوطنية. وأشار في خطابه إلى الكتلة الجمهورية للدفاع عن الدستور ومجلس المقاومة والانتقال باعتبارهما تهديداً للأمن والنظام العام، وربطهما بأعضاء تحالف سيليكيا السابق، وميليشيا "أنتي بالاك"، وائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وهو اتهام نفته المعارضة السياسية لاحقاً. وشجعت البعثة المتكاملة الحكومة وقادة المعارضة والمنبر الديني على الدعوة إلى استئناف الحوار بين الجهات الرئيسية الفاعلة سياسياً، وجددت هذه الجهات جميعها التزامها بالشروع في مناقشات حول القضايا الحيوية التي تهم المصلحة الوطنية.

7 - وخلال الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 30 كانون الأول/ديسمبر، عقدت الجمعية الوطنية دورتها العادية الثانية واعتمدت خلالها الميزانية الوطنية لعام 2023. وتبلغ قيمة الميزانية 397 مليون دولار، ومن المتوقع أن يأتي ما مقداره 216 مليون دولار منها من موارد محلية في حين أن 181 مليون دولار منها سيأتي من موارد خارجية. ويقدر الإنفاق الإجمالي بمبلغ 480 مليون دولار، مما ينشئ عجزاً قدره 83 مليون دولار. كما سنّت الجمعية الوطنية قانوناً يحدد إجراء الاستفتاءات، بما في ذلك على الإصلاحات الدستورية. وفي 20 كانون الثاني/يناير، صادقت المحكمة الدستورية على هذا القانون، وهو قرار رحبت به شخصيات مؤيدة للحكومة، جادلت بأنه مهد الطريق أمام إجراء استفتاء على التغييرات الدستورية.

عملية السلام

8 - واصل رئيس الوزراء تنسيق الجهود لتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية إفريقيا الوسطى وخريطة الطريق المشتركة للسلام في البلاد، المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد الاجتماع التنسيق الخامس لاستعراض التقدم، وحضرته الوزارات

المعنية وكذلك الشركاء الدوليون والإقليميون. وأسفر الاجتماع عن إعادة تنشيط آليات لرصد نشر الموظفين العموميين وعن إنشاء إطار مؤسسي وتشغيلي لإدارة الحدود.

9 - وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، ترأس الرئيس احتفالاً بمناسبة حل أربع مجموعات مسلحة موقعة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة وممثلة بأعضاء حاليين في الحكومة، وهي التجمع الوطني من أجل تجديد جمهورية إفريقيا الوسطى، وحركة محرري إفريقيا الوسطى من أجل العدالة، واتحاد القوى الجمهورية، واتحاد القوى الجمهورية الأساسية.

العملية الانتخابية

10 - في 18 تشرين الثاني/نوفمبر، وقع زعماء 16 حزباً سياسياً من المعارضة، 13 منهم أعضاء في الكتلة الجمهورية للدفاع عن الدستور، على إعلان مشترك يردّ على الدعم المالي الذي أعلنته الحكومة للانتخابات المحلية. وادعى الموقعون أن السلطة الوطنية للانتخابات فقدت حيادها، ووضعوا بعض الشروط على مشاركتهم في الانتخابات، وهي التغيير الكامل للسلطة الوطنية للانتخابات، وإعادة تعيين عضوي المحكمة الدستورية المعزولين، وتقديم ضمانات بأن الانتخابات المحلية ستكون منفصلة عن أي استفتاء دستوري محتمل، وضمان سلامة الناخبين والمرشحين.

11 - وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، ترأس رئيس الوزراء اجتماعاً للجنة الاستراتيجية للانتخابات، عرضت خلاله السلطة الوطنية للانتخابات جدولاً جديداً للانتخابات المحلية يحدد إجراء جولة انتخابية أولى في 16 تموز/يوليه 2023 وجولة ثانية في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأكد رئيس الوزراء من جديد عزم الحكومة فصل الانتخابات المحلية عن الاستفتاء الدستوري المحتمل.

12 - وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقاً بشأن مساهمة الحكومة بمبلغ 4,5 ملايين دولار في صندوق التبرعات المشترك الذي يديره البرنامج الإنمائي وذلك لتسجيل الناخبين وإعادة فتح الفروع المحلية للسلطة الوطنية للانتخابات. وحتى 1 شباط/فبراير، كانت الحكومة قد صرفت 0,2 مليون دولار؛ ولا يزال يتعين تعبئة ما يقرب من 6,5 ملايين دولار من إجمالي ميزانية الانتخابات.

13 - وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، استؤنفت التحضيرات الانتخابية وفقاً لجدول الانتخابات الزمني الجديد وبدعم تقني ولوجستي وتشغيلي وأمني من البعثة المتكاملة والبرنامج الإنمائي. وفي 9 كانون الثاني/يناير، أكملت السلطة الوطنية للانتخابات إنشاء فروعها المحلية البالغ عددها 134 فرعاً في جميع أنحاء البلاد.

14 - وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية الوطنية قانوناً لترسيم حدود المناطق الإدارية، مما أسفر عن إنشاء أكثر من 200 دائرة انتخابية لأغراض الانتخابات المحلية.

15 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت البعثة المتكاملة 2 076 جلسة للتوعية والتثقيف المدني، منها ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، شارك فيها 165 104 أشخاص، بينهم 79 099 امرأة، دعماً للسلطة الوطنية للانتخابات لتعزيز مشاركة مواطني جمهورية إفريقيا الوسطى بصورة كاملة ومتساوية وهادفة في الانتخابات.

الحوار والمصالحة على الصعيد المحلي

16 - في تشرين الأول/أكتوبر، نظمت البعثة المتكاملة تسع جلسات للتوعية بشأن ثقافة السلام شارك فيها 536 شخصاً، بينهم 246 امرأة، لتعزيز الروابط الاجتماعية بين المجتمعات المحلية المتضررة من عودة ظهور الجماعات المسلحة في بامباري، وبانغاسو، وبيراو، وبوكارانغا، وبوسانغوا، وبريا، وكاغا - باندورو وكوانغو وأوبو وبأوا وسام أووانجي وزيميو. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، في أوبو بمقاطعة مبومو العليا، يسرت البعثة المتكاملة عقد منتدى للسلام حضره وزراء حكوميون و 230 شخصاً، بينهم 65 امرأة. وفي أعقاب تلك الجلسات، عاد حوالي 500 شخص مشرد داخلياً من الطائفة المسلمة إلى مبوكي وزيميو في نفس المقاطعة؛ كما استؤنفت حركة البضائع والأشخاص بين مبوكي وأوبو.

ثالثاً - الحالة الأمنية

17 - ظلت الحالة الأمنية متقلبة في جميع أنحاء البلد. على أن موقف البعثة المتكاملة القوي والاستباقي، بما في ذلك من خلال البعثات المشتركة المستمرة لتحقيق السيطرة على المنطقة بالتنسيق مع قوات الدفاع الوطنية في مقاطعات كوتو الدنيا وكوتو العليا وأوهام وفاكاغا، ساهم في إعاقة تحركات الجماعات المسلحة. وأدت هذه العمليات إلى تهيئة بيئات لحماية المدنيين في هذه النقاط الساخنة، تبتعتها عودة تدريجية لموظفي الدولة والخدمات الاجتماعية، وكذلك الجهات الإنسانية والإنمائية. ومع بداية موسم الجفاف، غيرت الجماعات المسلحة تكتيكاتها بشكل ملحوظ. واستهدفت مواقع ودوريات منعزلة تابعة لقوات الدفاع والأمن الوطنية، كما ارتكبت أعمال جباية الضرائب غير المشروعة والابتزاز والاختطاف ضد المدنيين. وأدى نقص الوقود وارتفاع أسعاره إلى زيادة التوترات الاجتماعية وتقييد تحركات قوات الدفاع والأمن الوطنية الرامية للقيام بعمليات أمنية.

18 - وخلال الفترة من 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى 1 شباط/فبراير 2023، أبلغ عن 21 حادثة متصلة بالذخائر المتفجرة، بما في ذلك أول استخدام مؤكد لجهاز متفجر يدي الصنع في 26 تشرين الأول/أكتوبر، وذلك في كارنو بمقاطعة مامبيري كادي، مما أسفر عن مقتل الجاني المزعوم وإصابة مدني واحد. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، انفجرت ثلاثة من هذه الأجهزة داخل معسكر للقوات المسلحة الوطنية أفراد الأمن، الآخرين، وحول ذلك المعسكر، بالقرب من بوسانغوا بمقاطعة أوهام. وفي 21 كانون الثاني/يناير، في ندلي، ورد أن موقع أفراد الأمن الآخرين تعرض لهجوم طائرة بلا طيار مشتبه بها، مما ألحق أضراراً بطائرة هليكوبتر. ولا يزال الجناة مجهولي الهوية. وفي إشارة إلى تطور الوضع الأمني، أصدر وزير الدفاع وإعادة هيكلة الجيش، في 3 شباط/فبراير، بلاغاً بتعليق جميع رحلات منظومة الطائرات بدون طيار في البلاد حتى إشعار آخر، باستثناء تلك التي تملكها قوات الدفاع والأمن الوطنية، مما أدى إلى تقييد عمليات الطائرات بدون طيار التابعة للبعثة المتكاملة.

19 - وحتى 9 كانون الثاني/يناير 2023، تم تسجيل 314 انتهاكا أمنيا للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة، مما يشكل انخفاضاً عن عدد الانتهاكات البالغ 431 انتهاكا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. واستهدفت معظم الانتهاكات المدنيين (225)، تلتها أنشطة عسكرية غير مشروعة (61)، وتقييداً للحركة (20)، وعرقلة لمؤسسات الدولة أو المنظمات الإنسانية أو الأمم المتحدة (8). وارتكبت جماعة اتحاد السلام في إفريقيا الوسطى أكبر عدد من الانتهاكات (92)، تلتها قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وأفراد الأمن

الآخرون (71)، وجماعة العودة والاسترداد والتأهيل (55)، وميليشيا "أنتي بالاك" (43)، والجهة الشعبية لنهضة إفريقيا الوسطى (41) والحركة الوطنية لإفريقيا الوسطى (12).

20 - وفي الغرب، عملت جماعة العودة والاسترداد والتأهيل في الغالب في محافظتي ليم - بيندي وأوهام - بيندي، بينما ظلت ميليشيا "أنتي بالاك" نشطة في مقاطعات أوهام وأوهام - فافا وانا مامبيري. وواصلت هذه الجماعات المسلحة المنتسبة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير محاولتها للوصول إلى مواقع التعدين، وارتكبت عمليات ابتزاز شملت أعمال اختطاف ضد المدنيين وأعضاء المنظمات غير الحكومية، وهاجمت في الوقت نفسه قوات الدفاع الوطنية. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، في نديبا مويل بمقاطعة نانا مامبيري، هاجمت ميليشيا "أنتي بالاك" مواقع التعدين في غيمبو، وأسفر ذلك عن مقتل اثنين من المدنيين وإصابة أربعة آخرين. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت جماعة العودة والاسترداد والتأهيل موقعاً لقوة الدفاع الوطني في مان بمقاطعة أوهام - بندي، مما أدى إلى إصابة جنديين ومدني واحد. وأعقب ذلك عملية في قرية جارو بمقاطعة أوهام - فافا قامت بها قوات الدفاع والأمن الوطنية وأسفرت عن مقتل أربعة مقاتلين مسلحين.

21 - وفي الفترة من 12 إلى 19 كانون الأول/ديسمبر، أجرى أفراد الأمن الآخرون عمليات في خمسة مواقع تعدين حول كوكي، بمقاطعة أوهام، مما أسفر عن مقتل 12 ممن يشتبه بكونهم مقاتلين مسلحين ومدني واحد، حسبما ورد. وفي 7 كانون الثاني/يناير، هاجم مقاتلون مسلحون مجهولو الهوية مغرزة من قوات الدفاع الوطنية في ينغا بمقاطعة نانا مامبيري، مما أسفر عن مقتل جنديين وإصابة اثنين من المدنيين.

22 - وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، هاجمت جماعة العودة والاسترداد والتأهيل قافلة لقوات الدفاع الوطني في زوغبي ناسالا بمقاطعة نانا مامبيري، بالقرب من طريق الإمداد الرئيسي، مما أسفر عن مقتل جنديين وإصابة ثلاثة آخرين. وفي 21 كانون الثاني/يناير، شنّ مقاتلو هذه الجماعة هجوماً على مكتب جمارك بيلوكو أسفر عن مقتل جنديين وأفراد أمن آخرين وإصابة مدني واحد. وخلال الحادث احترقت سبع سيارات و 23 شاحنة محملة ببضائع كانت متوقفة في مجمع الجمارك. وفي 24 كانون الثاني/يناير، في بيسون بمقاطعة نانا مامبيري، هاجم مقاتلو الجماعة نفسها قوات الدفاع والأمن الوطنية، مما أسفر عن مقتل جندي واحد وعضو واحد من قوة الأمن الداخلي.

23 - وأبلغ عن وجود أفراد من تشاد، منذ تشرين الأول/أكتوبر في بنرمه، بمقاطعة ليم - بندي، يدّعون أنهم أعضاء في ما يسمى بجماعة ثوار جنوب تشاد. ويضيف هذا التطور إلى تحديات مراقبة الحدود بين جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد، بما في ذلك الحوادث التي وقعت بين قوات الأمن التشادية وقوات أمن جمهورية إفريقيا الوسطى على مدى العامين الماضيين.

24 - وفي وسط جمهورية أفريقيا الوسطى، زادت جماعة اتحاد السلام في إفريقيا الوسطى من تحركاتها وعملياتها في مقاطعتي أوكا وباس كوتو. وشهدت بداية موسم الجفاف عمليات سطو على قوافل إنسانية وأعمال تهريب وهجمات ضد قوات الدفاع الوطنية. وعلى الرغم من العمليات التي قامت بها قوات الدفاع الوطنية وأفراد الأمن الآخرون، حافظت جماعة اتحاد السلام في إفريقيا الوسطى على سيطرتها، وأقامت نقاط التفتيش وجبت الضرائب في مقاطعة زانغا الفرعية التي تقع في منطقة استراتيجية لتجارة الأسلحة والذخيرة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أعقاب إطلاق قوات الدفاع والأمن الوطنية والبعثة المتكاملة بعثات مشتركة لتحقيق السيطرة على المنطقة وإنشاء قاعدة عمليات مؤقتة للبعثة المتكاملة في

22 تشرين الأول/أكتوبر في غابادا بمقاطعة باس كوتو، انسحبت جماعة اتحاد السلام جزئياً من زانغبا، واعتمدت تكتيكات مراوغة لتفادي المواجهة المباشرة ووزعت مقاتليها على طول محور بامباري - ألينداو. وخلال الفترة من 10 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر، هاجمت جماعة اتحاد السلام مواقع قوات الدفاع الوطنية في بويو، وبوكولوبو، وليوتو، ونغاكوبو في مقاطعة أواكا. وأنشأت البعثة المتكاملة قاعدة عمليات مؤقتة في بوكولوبو في 13 كانون الأول/ديسمبر وسيّرت دوريات قوية في المنطقة لحماية المدنيين.

25 - وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر، وسعت قوات الدفاع الوطنية وأفراد الأمن الآخرون تواجدتها حول نديلي، بمقاطعة بامينجوي - بانغوران، وقامت بتفريق المقاتلين المسلحين المنتسبين إلى الجبهة الشعبية لنهضة إفريقيا الوسطى باتجاه مقاطعة فاكاجا والحدود مع تشاد.

26 - وفي الشرق، سادت توترات متزايدة تتعلق بوجود مقاتلين عرب من قبيلة المسيرية في المقاطعة الفرعية أم دافوك. وتحرك مقاتلو اتحاد السلام من مقاطعة كوتو العليا شمالاً إلى مقاطعة فاكاجا؛ كما أُبلغ عن تواجدهم في نديفا وغوردل.

27 - ولوحظ أيضاً أن مقاتلي اتحاد السلام ينتقلون من مقاطعة كوتو العليا إلى فاكاجا وهم يعيدون تنظيم أنفسهم على ما يبدو حول مواقع التعدين وعلى طول المناطق الحدودية لإعادة الإمداد. وحُدّدت بلدة تيسي فونجورو الواقعة على تقاطع الحدود مع السودان وتشاد باعتبارها إحدى نقاط تجمعهم الرئيسية. ولوحظ في مقاطعة فاكاجا تجمع مقاتلين مسلحين من اتحاد السلام، والجبهة الشعبية لنهضة إفريقيا الوسطى، والتجمع الوطني من أجل تجديد إفريقيا الوسطى، وحزب التجمع من أجل إفريقيا الوسطى وقبيلة المسيرية العربية في مقاطعة فاكاجا. وفي 28 كانون الأول/ديسمبر، عُقد اجتماع بين ممثلي القوة الثلاثية العسكريين من جمهورية إفريقيا الوسطى والسودان، أعقبه إغلاق الحدود بين البلدين في 2 كانون الثاني/يناير.

28 - وفي بانغي، ظل الوضع الأمني هادئاً نسبياً، بينما ارتفع عدد الحوادث الإجرامية المسجلة إلى 2 615 مقارنة بـ 2 583 في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومنذ نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، قامت قوات الدفاع والأمن الوطنية وأفراد الأمن الآخرون بدوريات وعمليات بحث في عدة أحياء. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، أصيب رئيس المركز الثقافي في البيت الروسي إثر انفجار طرد مفخخ. وارتفع عدد حوادث الحريق في بانغي مع ما تسبب به نقص الوقود من ظهور أسواق موازية ومستودعات وقود غير قانونية أو غير مصرح بها. وظل حظر التجول الوطني من منتصف الليل حتى الساعة 5 صباحاً ساري المفعول.

رابعاً - العمل على الصعيد الإقليمي

29 - خلال الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر، في لواندا، أنغولا، شاركت الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية إفريقيا الوسطى في اجتماع رفيع المستوى مع الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين العاملين في منطقة وسط إفريقيا لوضع رؤية استراتيجية مشتركة لتعزيز مشاركة الأمم المتحدة في المنطقة الفرعية. وأسفر الاجتماع عن تحديد المجالات الرئيسية ذات الأولوية لاتخاذ إجراءات متضافرة بشأنها، بما في ذلك بخصوص الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية فضلاً عن استمرار تعبئة الدعم الإقليمي والدولي للدفع قدماً بعملية السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى.

خامسا - الحالة الإنسانية

30 - استمرت الحالة الإنسانية في التدهور نتيجة للأثر التراكمي للنزاع والتشرد وارتفاع أسعار السلع الأساسية ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية. ومن المتوقع في عام 2023 أن يكون 3,4 ملايين من مواطني إفريقيا الوسطى، أو 56 في المائة من السكان، بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، في حين أن ثلاثة من كل خمسة من مواطني إفريقيا الوسطى لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي. واستمر انعدام الأمن الغذائي الحاد على مستوى عالٍ، بما في ذلك 2,7 مليون شخص في حالة طوارئ أو أزمة في الفترة من أيلول/سبتمبر 2022 إلى آذار/مارس 2023، وفقاً للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، مع إمكانية ارتفاع هذا الرقم إلى 3 ملايين خلال موسم الجفاف في الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس 2023، إذا لم تُقدّم المساعدة اللازمة. ويواجه ما مجموعه 641 500 من مواطني جمهورية إفريقيا الوسطى خطر المجاعة، في بلد يعاني 40 في المائة من أطفاله من سوء التغذية المزمن.

31 - واستمر العنف في التسبب في التشرد: فواحد من كل خمسة مواطنين من جمهورية إفريقيا الوسطى إما مشرد داخلياً أو لاجئ. وفي 1 شباط/فبراير، نزح داخلياً 515 665 من المواطنين، بينما لجأ 740 833 شخص إلى البلدان المجاورة. وترتبت على الأزمة تكلفة بشرية مدمرة حيث سُجل 23 644 حالة عنف جنساني في عام 2022، بزيادة تتجاوز نسبتها 100 في المائة مقارنة بعام 2021.

32 - ولا يزال العاملون في المجال الإنساني مستهدفين. وفي عام 2022، تعرض العاملون أو الممتلكات في المجال الإنساني لحادث أمني واحد على الأقل كل يومين، بما في ذلك مقتل عامل إغاثة وإصابة 24 شخصاً، في حين أن الحوادث الأمنية المبلغ عنها انخفضت بمقدار النصف، من 396 حادثة في عام 2021 إلى 179 في عام 2022، ويمكن أن يُعزى هذا الانخفاض جزئياً إلى تقييد حركة الجهات الفاعلة الإنسانية بسبب فترات نقص الوقود. وشكلت السرقات والسطو والنهب والتهديدات 68 في المائة من هذه الحوادث، في حين أن نسبة 31 في المائة تمثل حالات عرقلة وصول المساعدات الإنسانية.

33 - وحتى 1 شباط/فبراير، تمت تعبئة 15 في المائة من مبلغ 466 مليون دولار اللازم لتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى 2,4 مليون شخص وفقاً لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023، مما يترك ثغرة تمويلية قدرها 396 مليون دولار. وفي عام 2022، قدم المجتمع الإنساني مساعدة متعددة القطاعات إلى 1,9 مليون شخص.

سادسا - حماية المدنيين

34 - غيرت الجماعات المسلحة تكتيكاتها بعد إخراج كثير منها من معاقلها. واستهدفت بشكل متزايد قوات الدفاع والأمن الوطنية، واستمرت في الوقت نفسه في مهاجمة المدنيين، بمن فيهم الرعاة، واستهداف القرى ومواقع التعدين، فضلاً عن القوافل التجارية والإنسانية. وفي بداية فترة الترحال في تشرين الأول/أكتوبر، نفذت قوات الدفاع الوطنية وأفراد الأمن الآخرون عمليات ضد جماعة العودة والاسترداد والتأهيل في محافظتي أوهاام وأوهام - بيندي، وضد جماعة اتحاد السلام في إفريقيا الوسطى في محافظتي باس كوتو وأوكا، مما أدى إلى تشريد المدنيين وإلى عقبات أمام حرية الحركة ووصول المساعدات الإنسانية. واتخذت البعثة المتكاملة خطوات للحدّ من التهديدات التي يتعرض لها المدنيون في النقاط الساخنة المحددة من خلال نشر بعثات مشتركة لتحقيق السيطرة على المنطقة. وأجبرت تلك العمليات المقاتلين المسلحين على الانسحاب وساهمت في تعزيز سلامة السكان وحرية تنقلهم، بما في ذلك عن طريق إصلاح الجسور المعطوبة.

35 - وأدى وجود البعثة المتكاملة في أواندا - دجالي بمقاطعة فاكاغا وفي سام أواندجا بمقاطعة كوتو العليا، إلى تيسير عودة المشردين. ورعت البعثة قيام بيئة مواتية لاستعادة التماسك الاجتماعي، من خلال أمور شملت تنفيذ مشاريع تحدّ من العنف المجتمعي. ومن الجدير بالذكر أن البعثة المتكاملة أطلقت، بالتنسيق مع الحكومة، مشروعاً للحد من العنف المجتمعي في سام أواندجا شمل تشييد مدرستين ابتدائيتين ومدرسة ثانوية بالإضافة إلى إنشاء حفر للري.

36 - وواصلت البعثة تعزيز فعالية آليات الإنذار المبكر والاستجابة، بما في ذلك من خلال التعاون بين أفراد البعثة من العسكريين النظاميين والموظفين المدنيين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت البعثة المتكاملة حلقات عمل لقوات الدفاع والأمن الوطنية ولأفرادها النظاميين في بامباري وبيراو وكاغا باندورو، لتعزيز التعاون على حماية المدنيين.

37 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دربت البعثة المتكاملة 628 من حفظة السلام على العمليات العملية للتخفيف من خطر الذخائر المتفجرة، ونظمت دورات للتوعية بخصوص مخاطر الذخائر المتفجرة شارك فيها 57 من أفراد البعثة والجهات الفاعلة الإنسانية و 501 7 من المدنيين، بينهم 913 3 امرأة في المجتمعات المحلية.

سابعا - بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

بسط سلطة الدولة

38 - استمر تحسن وجود المسؤولين المحليين وقدراتهم في المناطق والمقاطعات بدعم من البعثة المتكاملة ومن الشركاء الآخرين. وحتى 1 شباط/فبراير، التحق 141 (أو 81 في المائة) من أصل 174 مسؤولاً محلياً (رؤساء المقاطعات والمقاطعات الفرعية وأمنائها العامون) بمراكز عملهم خارج بانغي. علاوة على ذلك، نُشر 128 موظفاً ووكيلاً حكومياً في جميع أنحاء البلاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل عددهم إلى 549 4 في عام 2022، بالمقارنة بعددهم البالغ 418 3 في عام 2021. ودعمت البعثة المتكاملة تدريب ونشر المفتشين المركزيين التابعين لوزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية والتنمية المحلية عملاً على تحسين مراقبة جودة خدمات الدولة. كما دعمت البعثة نشر قانوني اللامركزية على الصعيد الوطني، بالتعاون مع حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، وللمرة الأولى منذ اعتمادها الاستراتيجية الوطنية لاستعادة سلطة الدولة في عام 2017، خصصت الحكومة لها مبلغ 820 ألف دولار من الميزانية الوطنية.

إصلاح قطاع الأمن

39 - في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت السلطات الوطنية، بدعم من البعثة المتكاملة، عملية لوضع سياسة للدفاع الوطني تُحدّث خطة الدفاع الوطني لعام 2017. وتهدف هذه السياسة الجديدة إلى إعادة تأكيد الأولويات الاستراتيجية الوطنية لإنشاء جيش يتمركز كحامية.

40 - وتمشياً مع المجالات ذات الأولوية في خريطة الطريق المشتركة المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، يسرت البعثة المتكاملة عملية استشارية مشتركة بين الوزارات، وقدمت لها المشورة، بشأن وضع سياسة وطنية لإدارة المناطق الحدودية. وفي 30 كانون الثاني/يناير، صادق وزير

الإدارة الإقليمية واللامركزية والتنمية المحلية على البنود التقنية في الوثيقة والتي تحدد مسؤوليات مختلف قوات الأمن الوطنية في إدارة الحدود.

41 - وقدمت البعثة المتكاملة الدعم التقني واللوجستي لعمليات التفتيش التي أجرتها الهيئة العسكرية العامة للتفتيش على قوات الدفاع الوطني في بانغاسو ونديلي لتوثيق أوضاع انتشارها. وفي 21 و 22 و 24 تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت الجمعية الوطنية بدعم من البعثة المتكاملة حلقة عمل للمتابعة بشأن مراقبة ميزانية قطاع الأمن للبرلمانيين للتوعية بدورهم في الرقابة الديمقراطية على هذا القطاع.

قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي

42 - حتى 1 شباط/فبراير، نُشر 6 941 من أفراد قوات الأمن الداخلي، بينهم 3 602 من ضباط الشرطة، بينهم 902 امرأة، و 3 339 من أفراد الدرك، بينهم 541 امرأة، في جميع أنحاء البلد؛ وبقي في بانغي 175 5. وتدعم البعثة المتكاملة العملية الجارية لتجنيد 500 ضابط شرطة و 500 من أفراد الدرك. ودعمت البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريب 76 ضابطاً من ضباط الشرطة، بينهم 10 نساء، و 67 من أفراد الدرك، بينهم 13 امرأة، على مسائل مثل خفارة المجتمعات المحلية والشرطة القضائية والسلوك والانضباط والعنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع.

43 - وواصلت البعثة المتكاملة دعم تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وحتى 1 شباط/فبراير، أجرت السلطات الوطنية والبعثة المتكاملة 54 زيارة لتقييم الجودة إلى مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة التابعة لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في بامباري وبانغي ودامارا وغريماري وسيبوت. بالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بتدريب 11 من أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن في بامباري على إدارة الأسلحة والذخيرة واضطلعت بـ 11 مبادرة للمساعدة التقنية في بامباري ودامارا وغريماري وسيبوت.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن

44 - في الفترة من 11 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر، في بريا وسام واندجا، قام فريق الحكومة المتنقل بنزع سلاح وتسريح 27 مقاتلاً من الجماعات المسلحة المنتمية لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وتم خلال العمليات جمع 20 قطعة سلاح حربي و 2 703 طلقة وصاروخين ومركبين مروحيين. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر، في ماركوندا، وخلال عملية مماثلة، تم نزع سلاح وتسريح 6 مقاتلين، بينهم 4 ينتمون إلى ميليشيا أنتي بالاكا/موكوم، واثنان ينتمون إلى جماعة الثورة والعدالة/فرع سايو؛ وتم جمع 6 قطع من الأسلحة الحربية.

45 - وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد وزير الدولة المسؤول عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعمار إلى الوطن ومتابعة الاتفاق السياسي اجتماعاً مع الشركاء الدوليين لمناقشة الثغرات في تمويل إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين المسرحين، بما في ذلك فرص كسب العيش. ويستمر العمل في مشروع لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لمن تبقى من المقاتلين السابقين المسرحين والمقاتلين السابقين المسرحين حديثاً. وحتى 1 شباط/فبراير، تم تحديد ما مجموعه 764 من المقاتلين السابقين وكانوا يشاركون في أنشطة تدريبية في بانغي (82)؛ وببراو (86) وبوسيمبيلي وبوار (72)؛ وبريا (295)؛ وماركوندا (102) وأواندا دجالي (127).

46 - وأطلقت أنشطة للحد من العنف المجتمعي للفترة 2022-2023 تستهدف 4 300 مستفيد وذلك في بانغي وفي مقاطعات بامينغي - بانغوران، وكوتو العليا، وكيمو، ومبومو، ونانا جبريسي، ونانا - مامبيري، وأوهام، وفاكاغا. وحتى 1 شباط/فبراير، تم تسجيل 3 880 مستفيداً، بينهم 1885 امرأة، للمشاركة في أنشطة سبل كسب العيش وفي أنشطة أخرى، بما في ذلك التدريب المهني، والنقد مقابل العمل في المشاريع المجتمعية، وأنشطة الأعمال الناشئة المدرة للدخل.

العدالة وسيادة القانون

47 - في 7 كانون الأول/ديسمبر، أنهت محكمة استئناف بانغي دورتها الجنائية الثانية لعام 2022. ومن بين 25 قضية مدرجة على جدول الأعمال، تم الاستماع إلى 21 قضية، منها 11 قضية عنف جنسي، مما تمخض عن صدور ما مجموعه 17 إدانة. كما نظرت المحكمة في قضية عنف ضد حفظة السلام وبرأت المتهم لأنه كان قاصراً وقت وقوع الحادث. وبتاريخ 1 شباط/فبراير، كان هناك 25 تحقيقاً مستمراً لدى السلطات القضائية الوطنية في هجمات على حفظة السلام. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، منح مرسوم رئاسي عفواً للقصر المحتجزين كإجراء لحمايتهم وللتخفيف من اكتظاظ السجون.

48 - وفي الفترة بين 2 تشرين الأول/أكتوبر و 1 شباط/فبراير، سلّمت البعثة المتكاملة السلطات الوطنية ستة أفراد أُلقي القبض عليهم في مواقع بانغاسو وبيراو، بما في ذلك من خلال تدابير مؤقتة عاجلة.

49 - وقد تعطل سير عمل المحاكم خارج بانغي مؤقتاً في أوائل تشرين الأول/أكتوبر إلى أن تم نشر الموظفين في المواقع الجديدة المخصصة لهم. وفي 1 شباط/فبراير، كان 47 في المائة من الموظفين القضائيين في مناصبهم خارج بانغي. وقد قاوم القضاة نشرهم في مناطق الولايات القضائية المحددة لهم، مشيرين إلى انعدام الأمن وعدم توفر السكن الملائم.

50 - وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت المحكمة الجنائية الخاصة أول حكم لها وأدانت ثلاثة من مقاتلي جماعة العودة والاسترداد والتأهيل بارتكاب جرائم حرب (جرائم القتل والمعاملة المهينة والحاطة بالكرامة) وجرائم ضد الإنسانية (جرائم القتل وغيرها من الأعمال اللاإنسانية) لدورهم في مذبحه ما لا يقل عن 46 مدنياً في أيار/مايو 2019 في كوندجيلي وليمونا بمقاطعة أوها - بندي. كما أدانت المحكمة أحدهم بجرائم اغتصاب ارتكبها مرؤوسوه، كجريمة حرب وكجريمة ضد الإنسانية، استناداً إلى مسؤوليته القيادية. وقد استؤنف الحكم.

51 - وفي 9 كانون الثاني/يناير، أصدر الرئيس تواديرا القانون الذي يجدد ولاية المحكمة الجنائية الخاصة حتى تشرين الأول/أكتوبر 2028. وساعدت البعثة المتكاملة في صياغة القانون ودعت على نطاق واسع لاعتماده. وأُلقي القبض على ما لا يقل عن ستة أفراد أصدرت المحكمة بحقهم لوائح اتهام بارتكاب جرائم دولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحتى 1 شباط/فبراير، وجهت المحكمة لوائح اتهام إلى ما مجموعه 22 شخصاً منذ تشرين الأول/أكتوبر 2018.

52 - وتفتقر عدة سجون خارج بانغي إلى الأمن الكافي نتيجة الإضراب المستمر الذي يقوم به 145 من ضباط السجون المدنيين الذين لم يُدمجوا في كشوف المرتبات الحكومية حتى الآن.

ثامنا - حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

53 - خلال الفترة من 2 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 شباط/فبراير، قامت البعثة المتكاملة بتوثيق 380 حادثة والتحقق منها. وتمثل هذه الحوادث 608 انتهاكات لحقوق الإنسان وتجاوزات وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي طالت 1 619 ضحية، شملوا 1 317 رجلاً و 96 امرأة و 125 طفلاً (84 من الذكور و 39 من الإناث وطفلاً لم يُحدد جنسهما)، و 26 مدنياً مجهول الهوية و 55 مجموعة من الضحايا الجماعيين، وتسببت في 140 من وفيات المدنيين المرتبطة بالنزاع. وتمثل هذه الأرقام انخفاضاً بنسبة 5 في المائة في عدد الحوادث مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، وبنسبة 3 في المائة في عدد الانتهاكات، وزيادة بنسبة 4 في المائة في عدد الضحايا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (402 حادثة و 625 انتهاكا و 1 552 ضحية على التوالي). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت البعثة المتكاملة عودة حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين المرتبطة بعمليات البحث والعمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الدفاع والأمن الوطنية في مناطق تسكنها بشكل أساسي طوائف من الفولاني والمسلمين.

54 - وكانت الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق السياسي مسؤولة، على ما يُزعم، عن 35 في المائة من العدد الإجمالي للتجاوزات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد وثقت البعثة المتكاملة 214 انتهاكاً لحقوق الإنسان ارتكبتها، على ما يُزعم، جماعات مسلحة موقعة على الاتفاق السياسي، وبلغ عدد ضحاياها 425 ضحية بينهم 323 رجلاً و 41 امرأة و 27 طفلاً (15 من الذكور و 12 من الإناث) وثلاثة بالغين لم يُشر إلى جنسهم. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 42 في المائة في عدد الضحايا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (730 ضحية). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويبدو أن جماعة اتحاد السلام في أفريقيا الوسطى، والجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وجماعة العودة والاسترداد والتأهيل هي الجهات الرئيسية التي ارتكبت انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما في القطاع الغربي.

55 - وكان وكلاء الدولة مسؤولين، على ما يُزعم، عن 58 في المائة من الانتهاكات الموثقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووثقت البعثة المتكاملة 351 انتهاكاً يُزعم أن وكلاء الدولة قد ارتكبوها، ومنها 61 انتهاكاً ارتكبتها أفراد الأمن الآخرون. وأصابت هذه الانتهاكات 1 109 ضحايا، بينهم 947 رجلاً، و 43 امرأة، و 60 فتى، و 14 فتاة، وطفل واحد و 23 بالغاً لم يُشر إلى جنسهم. وتمثل هذه الأرقام زيادة بنسبة 25 في المائة في عدد الانتهاكات و 41 في المائة في عدد الضحايا، مقارنة بالفترة السابقة (281 انتهاكا و 788 ضحية). ووثقت البعثة المتكاملة 145 حالة اعتقال واحتجاز تعسفي طالت 763 ضحية، وكانت طائفة الفولاني هي الأكثر تضرراً، خاصة في وسط البلاد وشرقها. وظلت ظروف الاحتجاز سيئة للغاية في معظم المرافق، واتسمت بمحدودية الوصول إلى المحاكم وتسهيلات الضوء والرعاية الصحية والطعام.

56 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة المتكاملة رصد خطاب الكراهية والتحريض على العنف المرتبطين بالحالة السياسية والأمنية. وتعرض الأفراد والأحزاب والجمعيات السياسية المعارضة أو المنتقدة للحكومة للتهديد والترهيب وتفتيش المنازل ومضايقات الشرطة؛ كما نُشرت بياناتهم الشخصية على الإنترنت، مما تسبب بارتكاب أعمال عنف ضدهم. وواجهت النساء التهديدات، بما في ذلك العنف الجنسي، أو شاهدن تفاصيلهن الشخصية وصور أطفالهن منشورة على وسائل التواصل الاجتماعي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة المتكاملة، مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعامل مع شركات وسائل التواصل الاجتماعي الرئيسية ووضعت إجراء للإبلاغ عن الذين ينشرون خطاب الكراهية والتحريض على العنف على منصات تلك الشركات.

العدالة الانتقالية

57 - حتى 1 شباط/فبراير، نظمت لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة 10 حلقات عمل للتوعية بولايتها، خمس منها في بانغي وواحدة في كل من باورو وبارو وبارو وكارنو وكاغا باندورو ومونغومبا. وكان بين المشاركين 400، بينهم 161 امرأة، من القيادات الدينية والطلاب وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، وقادة المجتمع الذين دعتهم اللجنة إلى مدها بالمساعدة، بأمور منها إحالة القضايا والضحايا إليها.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

58 - خلال الفترة من 2 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 شباط/فبراير، وثقت البعثة المتكاملة 29 حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، تمثل 30 انتهاكا، معظمها اغتصاب، ضد 44 من الضحايا الناجين (14 امرأة ورجلان و 27 فتاة ومجموعة واحدة من الضحايا الجماعيين). بالإضافة إلى هذه الانتهاكات التي تم التحقق منها، تحقق البعثة المتكاملة في 10 ادعاءات تتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والذي طال 16 ضحية.

59 - ويُزعم أن الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق السياسي مسؤولة عن 11 حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، تمثل 12 انتهاكا و 16 ضحية. كما كانت جماعة العودة والاسترداد والتأهيل هي الجاني الرئيسي في سبع حالات، طال 10 ضحايا، بينها أربع فتيات. وزُعم أن قوات الدفاع والأمن الوطنية مسؤولة عن 15 حالة تتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع طال 17 ضحية. وكانت جماعات مسلحة أخرى غير موقعة على الاتفاق السياسي، وتحديدًا جيش الرب للمقاومة، مسؤولة عن حالتين أصابت إحدى عشرة فتاة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تعرضت 13 فتاة للاستعباد الجنسي من قبل جماعتين مسلحتين هما جماعة العودة والاسترداد والتأهيل وجيش الرب للمقاومة، في حين أن جماعة العودة والاسترداد والتأهيل ارتكبت عمليات اغتصاب جماعي متعددة، في كثير من الأحيان ضد فتيات ضعيفات. وزُعم أن قوات الدفاع والأمن الوطنية كانت مسؤولة عن 15 حالة طال 17 ضحية. ومن هذه الحالات، كانت قوات الدفاع الوطني، سواء لوحدها أو بالاشتراك مع أفراد الأمن الآخرين، مسؤولة عن معظم الحالات، حيث وقعت 11 حالة طال 13 ضحية، بينها خمس نساء ورجل وسبع فتيات. وسجلت مقاطعة أوهام - بندي أكبر عدد من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع المبلغ عنها (شهدت المقاطعة ثمانية حالات تمثل تسعة انتهاكات)، في حين أن مقاطعة مبومو العليا وثقت أعلى عدد من الضحايا (امرأتان و 11 فتاة).

60 - وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، قُدمت 77 قضية إلى المحكمة الجنائية الخاصة عقب تحقيقات أجرتها الوحدة الوطنية المشتركة للاستجابة السريعة لمنع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، بدعم من البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون وبالعنف الجنسي في حالات النزاع. وركزت التحقيقات على العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي ارتكبه الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وجماعة اتحاد السلام في أفريقيا الوسطى، في مقاطعتي كوتو العليا ومبومو.

الأطفال والنزاع المسلح

61 - خلال الفترة من 2 تشرين الأول/أكتوبر إلى 31 كانون الثاني/يناير، تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من 97 انتهاكا جسيما ضد الأطفال ارتكبتها الجماعات المسلحة (78) وقوات الدفاع والأمن الوطنية (10) وجهات مسلحة مجهولة الهوية (9). وشملت الانتهاكات الجسيمة تجنيد الأطفال واستخدامهم (31) والقتل (3) والتشويه (5) والاغتصاب (19) والاختطاف (31) ومنع وصول المساعدات الإنسانية (8). وشكل الأطفال 50 في المائة من الضحايا المدنيين المتأثرين بالمتغيرات من مخلفات الحرب في عام 2022 مقارنة بنسبة 6 في المائة في عام 2021.

62 - وكان فصيلا جيش الرب للمقاومة مسؤولين عن 53 في المائة من الانتهاكات (51). وقد قام الفصيلان بخطف وتجنيد واستخدام 20 طفلاً (12 فتاة و 8 فتيان). وكانت الفتيات الـ 12 جميعهن ضحايا للعنف الجنسي. وهربت فتاتان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 14 نوفمبر/تشرين الثاني، التقت السلطات المحلية وأعضاء لجنة السلام من زيمبو، بمقاطعة مبومو العليا، بقائد مجموعة منشقة عن جيش الرب للمقاومة، هو "دكتور" أشاي، للدعوة إلى إطلاق سراح الأطفال. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، زارت فرقة العمل معسكره وسجلت 18 طفلاً (10 فتيات و 8 فتيان). والدعوة لإطلاق سراحهم مستمرة. وتواصل البعثة المتكاملة العمل مع الحكومة للتجديد بنزع سلاح هذه المجموعة.

تاسعا - الحالة الاقتصادية

63 - أدى الأثر المشترك الناجم عن تعطلات سلسلة التوريد العالمية وارتفاع أسعار النفط والوقود إلى تفاقم اقتصاد أفريقيا الوسطى الهش الذي يعاني أصلاً من الهشاشة، مما أدى إلى نقص الوقود وإلى التضخم. ونتيجة لذلك، رفعت الحكومة أسعار الوقود بشكل كبير في البلاد في بداية شهر كانون الثاني/يناير، بما في ذلك أسعار البنزين التي زادت بنسبة 50,3 في المائة والديزل بنسبة 70 في المائة، مما يمكن أن يؤثر سلباً على الظروف المعيشية الصعبة بالفعل لسكان جمهورية إفريقيا الوسطى. وفي غضون ذلك، استمر انخفاض الدعم المالي الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى، مما زاد من الضغط على المالية العامة للبلاد.

64 - وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، وقّعت الأمم المتحدة والحكومة على إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة (2023-2027)، بحضور ممثلي الشركاء التقنيين والماليين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية وغير ذلك. ووافق أصحاب المصلحة على الإطار باعتباره يشكل أساساً للتعاون بينهم وأعربوا عن التزامهم بتنفيذ المجالات ذات الأولوية المتفق عليها، بما في ذلك تعزيز السلام والازدهار والشراكة والحفاظ على التراث الطبيعي، فضلاً عن النهوض بخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

عاشرا - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

العنصر العسكري والشرطي والموظفون المدنيون

65 - في 1 شباط/فبراير، كان العنصر العسكري من البعثة المتكاملة قد نشر 13 930 جنديا (بنسبة النساء 7 في المائة) من القوام المأذون به البالغ 14 400 فرد، بمن فيهم 406 من ضباط الأركان (101 امرأة) و 145 مراقبا عسكريا (47 امرأة)، بما في ذلك فصيلة احتياطي للتخلص من الذخائر المتفجرة. ونشر عنصر الشرطة من البعثة المتكاملة 2 987 فردا (13,72 في المائة من النساء) من القوام المأذون به البالغ 3 020 فردا، يتألفون من 571 فردا من ضباط الشرطة، بينهم 139 امرأة، و 2 416 فردا، بينهم 271 امرأة، في 14 وحدة من وحدات الشرطة المشكلة ووحدة واحدة لدعم الحماية. وتُشر 3 179 من المحموع البالغ 3 690 جندياً وشرطياً أذن بهم قرار مجلس الأمن 2566 (2021)، بما في ذلك النشر الكامل لتعزيزات الشرطة في كانون الثاني/يناير. وكان يعمل في البعثة المتكاملة ما مجموعه 1 498 موظفا مدنيا (28 في المائة منهم نساء)، يشملون 632 موظفا دوليا، و 580 موظفا وطنيا، و 286 من متطوعي الأمم المتحدة، و 103 من موظفي الإصلاحات المقدمين من الحكومات، ويمثل هؤلاء جميعاً ما نسبته 90 في المائة من الوظائف المعتمدة البالغ عددها 1 671 وظيفة.

اتفاق مركز القوات

66 - خلال الفترة من 2 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 شباط/فبراير، سجلت البعثة المتكاملة 17 انتهاكا لاتفاق مركز القوات، بالمقارنة بخمسة حوادث سُجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويمثل معظم الانتهاكات تقييد حرية التنقل، وأعمال التفتيش غير المصرح به للممتلكات، واعتقال موظفي الأمم المتحدة واحتجازهم.

67 - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قُبض على عدد من موظفي الأمم المتحدة أو احتجزوا. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، في بانغي، احتجزت قوات الدرك أحد الموظفين؛ وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، في بانغي، اعتُقل متعاقدو دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام واحتجزوا ثمانية أيام دون توجيه أي تهم إليهم؛ وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، في بيراو، ألقت قوات الدفاع الوطني وأفراد الأمن الآخرون القبض لفترة وجيزة على اثنين من موظفي البعثة المتكاملة.

68 - وتُعزى الزيادة في انتهاكات اتفاق مركز القوات جزئياً إلى إعاقة قوات الدفاع الوطني لدوريات البعثة المتكاملة، ولا سيما في كانون الأول/ديسمبر 2022. وانخفضت الانتهاكات في كانون الثاني/يناير في أعقاب مناقشات بين القيادة العليا للبعثة المتكاملة والحكومة، بما في ذلك مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. وواصلت البعثة المتكاملة والحكومة العمل معا نحو تحقيق الامتثال الكامل لاتفاق مركز القوات.

69 - وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، رفعت الحكومة الحظر الذي فرضته على الرحلات الجوية الليلية للبعثة المتكاملة للقيام بعمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، وللبعثة المتكاملة أو قوات الأمن والدفاع الوطنية التي تشارك في عمليات في حالة المواجهات أو كلما اقتضت الحالة الأمنية ذلك، واشترطت إخطار سلطات الطيران المدني الوطني. وحافظ على شرط إخطار السلطة المختصة قبل 48 ساعة من الطيران المتعلق بتدريب الطيارين.

سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

70 - خلال الفترة من 2 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 شباط/فبراير، تم تسجيل 206 حوادث أمنية تورط فيها موظفو الأمم المتحدة، شملت فيما شملته الهجمات المباشرة، والتهديدات، والأفعال الإجرامية، والسطو، والاحتجاز، وحوادث المرور. ويمثل هذا الرقم انخفاضاً من 272 حادثاً أمنياً تم الإبلاغ عنها في التقرير السابق. وتوفي ستة أفراد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحدهم خلال مشادة، وآخر برصاص مسلحين وأربعة بسبب المرض. وأصيب ثمانية أفراد، أحدهم في حادث إطلاق نار، واثنان في اعتداء وخمسة في حوادث مرور. وأُجلي ثلاثة أفراد لأسباب طبية. وأُبلغ عن هجومي مسلحين وسطو مسلح و 12 حالة سرقة و 68 حادث مرور على الطرق و 11 حادث حريق.

71 - وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، اكتشفت مفرزة تابعة لإحدى وحدات البعثة المتكاملة ومسؤولة عن تأمين العمليات الجوية للبعثة في مطار أوبو، جثة أحد جنودها في ذلك الموقع في أوبو، بمقاطعة مبومو العليا. وقد فُقد سلاح المتوفى الشخصي وذخيرته. والتحقيق جارٍ. وتم تحديد ثلاثة مشتبه بهم. وبهذا الحادث ارتفع العدد الإجمالي لقضايا الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام والخاضعة للتحقيق إلى 25 قضية، منها قضيتان جاهزتان حالياً للمحاكمة، إحداها مدرجة في جدول الدورة الجنائية الجارية لمحكمة استئناف بانغي.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

72 - خلال الفترة من 1 أيلول/سبتمبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، سجلت البعثة المتكاملة 12 ادعاءً جديداً بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتتعلق خمس منها بأحداث وقعت في عام 2022 بينما كانت الحالات الست المتبقية تعود للفترة من عام 2015 إلى عام 2021. وتتعلق الادعاءات بأفراد عسكريين من خمسة بلدان مختلفة مساهمة بقوات وخمسة موظفين مدنيين. وقد أخلت البعثة 32 ضحية بينهم أربعة أطفال إلى شركاء في المجال الإنساني لتأمين المساعدة الطبية والنفسية والحماية المناسبة لهم. كما أُبلغ عن ستة ادعاءات بشأن أشكال أخرى من سوء السلوك الجسيم منها ادعاءات تتعلق بسلوك محظور واحتيال وسرقة وقعت في عام 2022، وقد أحيلت للتحقيق.

73 - وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، عززت البعثة المتكاملة المساعدة المقدمة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك عن طريق تعزيز دور كبير موظفي حقوق الضحايا. ووضع الفريق العامل الإنساني المعني بالوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين 48 مساراً لإحالة الضحايا، ونشرها على 88 منظمة، وأنشأ آليات لتحديد الشكاوى ولردود الفعل. وسمح استخدام الشبكات المحلية للوقاية والاستجابة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، التابعة للبعثة، وآليات ردود فعل المجتمع الإنساني بتغطية جغرافية أوسع وزيادة عدد نقاط الدخول للإبلاغ عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مما يساعد على تحسين التواصل وتحسين توجيه الشكاوى الجديدة من خلال التسلسل الإداري المناسب.

الاعتبارات المتعلقة بالدعم

74 - زادت البعثة المتكاملة من استهلاكها للطاقة المتجددة من خلال استكمال تركيب نظامين للطاقة الشمسية الكهروضوئية في قاعدتين من قواعدها في بانغي في 7 تموز/يوليه و 11 أيلول/سبتمبر 2022 على التوالي. وواصلت البعثة المتكاملة تحسين أوضاع القواعد العاملة المؤقتة، وكثفت رصد مخاطر المياه العادمة وتنفيذ الإجراءات اللازمة للتعامل معها.

تحسين الأداء

75 - تمشيا مع أولويات "العمل من أجل حفظ السلام الموسع"، واصلت البعثة المتكاملة، بدعم من مقر الأمم المتحدة، بذل الجهود لتحسين أدائها، بما في ذلك من خلال تعزيز مساءلة العنصر النظامي. وواصلت البعثة، في سياق الديناميات الأمنية السريعة التطور في البلاد، تعديل بصمتها وموقفها، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرتها على التنقل بهدف الاستجابة بشكل أفضل للتكتيكات المتغيرة للجماعات المسلحة، إلى جانب تحسين قدرتها على التجسير. وفي وقت لاحق، أغلقت البعثة المتكاملة تسع قواعد عاملة مؤقتة في وسط البلاد وغربها خلال الفترة المشمولة بالتقرير وذلك للحفاظ على وضعها القوي والحاسم والوقائي والمتحرك، بالتشاور الوثيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين ودون المساس بتقديم المساعدة الإنسانية، بالاعتماد على ترتيبات الإنذار المبكر المجتمعية. وخلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى شباط/فبراير 2023، نفذت البعثة المتكاملة ما مجموعه 31 016 دورية لحماية المدنيين، بزيادة من 7 471 بالمقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وستواصل البعثة عملها لحماية المدنيين في وسط البلاد وغربها من خلال الدوريات البعيدة المدى وغيرها من التدابير الوقائية.

76 - كما سعت البعثة المتكاملة إلى تحسين اتصالاتها الاستراتيجية كعامل تمكيني ييسر تنفيذ ولايتها، ولتعزيز فهم الحكومة المضيفة والسكان المحليين لدور البعثة وولايتها في جميع أنحاء البلد. وللتصدي بشكل استباقي للمعلومات الخاطئة والمضللة التي تستهدف البعثة المتكاملة، رعت البعثة اجتماعاً تدريبياً على عملية السلام ومكافحة المعلومات الخاطئة والمضللة، نظمته المجلس الأعلى للاتصالات لـ 25 ممثلاً عن المؤسسات الإعلامية، وهي تنظم دورياً مؤتمرات صحفية مشتركة يشارك فيها رؤساء المكاتب الميدانية والسلطات المحلية. وخلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى شباط/فبراير، أطلقت إذاعة البعثة (Guira FM) حملة في بانغي وفي جميع أنحاء البلاد ضد المعلومات المضللة، واستضافت برامج تفاعلية مع السكان والقادة المحليين.

77 - وواصلت البعثة المتكاملة رصد منابر وسائط الإعلام التقليدية والاجتماعية على أساس يومي لتقييم التصور الشعبي للبعثة المتكاملة. وقد تحسن التصور الإيجابي من 68 في المائة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى 86 في المائة؛ ومن بين 145 مشاركة أخذت عينات منها في كانون الأول/ديسمبر، أظهر 122 مشاركة تصوراً إيجابياً تجاه البعثة المتكاملة، مقابل 23 مشاركة سلبية أو عدائية. وقد ساهم في هذا الاتجاه الإيجابي عمل البعثة المستمر مع المهنيين الإعلاميين واقتراحه بمبادرات للتوعية توجهها البعثة لمنظمات المجتمع المدني ومجموعات الطوائف في جميع أنحاء البلاد، وذلك حول الولاية الجديدة للبعثة. وتشمل السبل الأخرى المنتظمة للتوعية بالولاية ومكافحة المعلومات المضللة برنامجاً إذاعياً مخصصاً يوضح تدخلات البعثة المتكاملة ويحذّر الأكاذيب عن البعثة.

78 - وتعزيزاً لسلامة أفراد الأمم المتحدة وتنقلهم وتيسيراً لنشر الدوريات في مناطق تهديدات المتفجرات المحتملة، نظمت البعثة المتكاملة جلسات للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة موجهة لأفراد البعثة، وأجرت تدريبات على التخفيف من مخاطر الذخائر المتفجرة موجهة لوحدة القوات. وأعطت البعثة الأولوية لتحسين آليات جمع المعلومات واستخدام البيانات لتحسين رصد اتجاهات تهديدات المتفجرات وتطورها والتصدي لها استباقياً.

79 - وخلال الفترة من 15 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر، أكملت البعثة المتكاملة تقييمات الاستعداد العملياتي لخمس وحدات (ثلاث وحدات مشاة ووحدتان هندسيتان)، وخلصت إلى أن أربعاً منها تجاوزت المعايير المعمول بها واستوفتها واحدة. وأظهرت هذه الوحدات معايير عالية في جميع جوانب الإدارة، والتنسيق المدني - العسكري، والاتصالات، والاستخبارات، واللوجستيات، والعمليات، والتدريب، وتمخضت التقييمات عن توصيات لتحسين جوانب محددة. كما أجرت البعثة 17 تقييماً لأداء 13 وحدة من وحدات الشرطة المشكلة. واعتُبرت جميع الوحدات مُرضية، بما في ذلك من حيث القيادة والسيطرة والصحة والولاية وحماية المدنيين والتدريب والرفاه.

حادي عشر - الاعتبارات المالية

80 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 282/76 المؤرخ 29 حزيران/يونيه 2022، مبلغ 1 074,4 مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023. وحتى 2 شباط/فبراير 2023، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة المتكاملة 459,6 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 2 973,6 مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات وأفراد الشرطة المشكلة، وكذلك المعدات المملوكة للوحدات للفترة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2022، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

ثاني عشر - ملاحظات

81 - يظل الحوار السياسي الشامل والمفتوح عاملاً حاسماً للنهوض بعملية السلام بطريقة تؤثر بشكل إيجابي على حياة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وأرحب بما أبدته الحكومة من قيادة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال خريطة الطريق المشتركة المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ويستحق الثناء حل أربع مجموعات مسلحة، وهي باقية على الالتزام بالاتفاق السياسي. وأدعو الحكومة والجماعات المسلحة المتبقية إلى العمل بحسن نية على تسريع تنفيذ عملية السلام..

82 - ومع استمرار هيمنة المبادرات الرامية إلى تغيير الدستور على المشهد السياسي، يساورني القلق إزاء تعمق الاستقطاب السياسي الذي يمكن أن يؤدي إلى تقويض المكاسب السياسية الهشة التي حققها البلد. لذلك أكرر التأكيد على الحاجة الملحة لتهيئة بيئة مواتية تؤدي إلى حوار مفتوح وهادف وعملية سياسية شاملة. فمن شأن هذا الحوار أن يعزز تطلع شعب أفريقيا الوسطى إلى سلام دائم. وأدعو الحكومة إلى التحلي بروح القيادة في الحفاظ على هذا الحيز وفي إيجاد حلول للمضي قدماً في العمليات السياسية وعمليات السلام. ويظل الدعم من الضامنين والميسرين للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة وكذلك من الشركاء الدوليين والإقليميين وشبه الإقليميين أمراً بالغ الأهمية. وستواصل البعثة المتكاملة استخدام سلطتها للجمع بين الأطراف لتعزيز الديناميات الإقليمية التي تيسر جهود الحكومة الرامية إلى تعبئة شركائها من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

83 - وأرحب بالجدول الزمني للانتخابات المحلية الجديدة وباستئناف الأعمال التحضيرية للانتخابات وهي أعمال باتت ممكنة بفضل التمويل الوطني. وأدعو السلطات الوطنية إلى ضمان أن تكون العمليات

الانتخابية الجارية متجذرة في حوار سياسي شامل وموثوق يضم جميع أصحاب المصلحة في الانتخابات لخلق بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية يمكن أن تسهم في توسيع الحيز الديمقراطي بتقوية مشاركة المرأة. وأكرر طلبي إلى جميع شركاء البلد الدوليين والشركاء الإنمائيين لتقديم الدعم المالي والتقني لضمان استمرار العمليات الانتخابية بعد تسجيل الناخبين.

84 - وفي حين أن الحالة الأمنية لا تزال مصدر قلق، فإن جهود البعثة المتكاملة وقوات الأمن الوطنية ما زالت تحدث فرقا. ومن الأهمية بمكان أن تنشئ الدولة، على وجه السرعة، بيئة توفر الحماية في المناطق التي أُجبرت الجماعات المسلحة على مغادرتها بفضل الجهود المشتركة بين الحكومة والبعثة المتكاملة. إن تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاع بطريقة مستدامة يتطلب استعادة وجود الدولة، مما يسمح باستئناف تقديم الخدمات واستعادة سبل العيش. على أن هذه المكاسب لا تزال هشة إذ أن الجماعات المسلحة تواصل استهداف السكان وتستخدم بشكل عشوائي الذخائر المتفجرة. ومن الضروري أن تنفذ الحكومة في القريب العاجل التزامها بالعمل مع جميع الجماعات المسلحة النشطة لإعادتها إلى عملية السلام. وأدعو الجماعات المسلحة المتبقية جميعها إلى وقف جميع أشكال العنف والعودة إلى الالتزام بعملية السلام.

85 - إن أمن جمهورية أفريقيا الوسطى وأمن المنطقة مرهون كل منهما بالآخر. ولا بدّ من تضافر الجهود الإقليمية لمعالجة تدهور الوضع الأمني في المناطق الحدودية. وأحث الحكومة على مضاعفة جهودها لتنشيط القوة الثلاثية، التي تضم وحدات من جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان، لمعالجة استمرار انعدام الأمن في المناطق المتاخمة لتشاد والسودان، على أن تُتخذ في الوقت نفسه خطوات مع كلا البلدين لإعادة تنشيط اللجان الثنائية. كما أدعو المنطقة إلى مواصلة وزيادة دعمها لعملية السلام في أفريقيا الوسطى.

86 - ولا يزال إحراز تقدم في الحوار مع الجماعات المسلحة المتبقية في إطار عملية السلام أمرا بالغ الأهمية للنهوض ببرنامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وأرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة بدعم من البعثة المتكاملة في تعزيز الرقابة الديمقراطية على مؤسسات قطاع الأمن، والتي تظل ضرورية لإعادة نشر قوات الدفاع والأمن الداخلي على نحو مستدام. كما أرحب بالجهود المبذولة للحفاظ على الزخم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، مع استمرار العمليات مع مقاتلي الجماعات المسلحة الراغبين في الانفصال عن ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وأدعو الحكومة إلى توطيد مكاسب التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، بدعم من الشركاء الإنمائيين والماليين، من خلال توفير فرص اجتماعية واقتصادية طويلة الأجل للمقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية.

87 - ويثير القلق تدهور الوضع الاقتصادي وأثره على السكان. وأرحب بالتوقيع على إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة وأدعو جميع أصحاب المصلحة إلى العمل، بقيادة حكومة أفريقيا الوسطى، على تسريع دعمهم الموحد لبرامج الإنعاش والتنمية مساندة لاستعادة سلطة الدولة. ويعتبر دور الحكومة القيادي لتبني برامج اجتماعية واقتصادية متماسكة طويلة الأجل في المناطق الجغرافية ذات الأولوية. وأدعو الحكومة إلى مواصلة جهودها لتهيئة مناخ من الثقة لتعزيز ما يقدمه جميع شركائها من دعم.

88 - وأرحب بتجديد ولاية المحكمة الجنائية الخاصة وكذلك انعقاد الدورة الجنائية الثانية لمحكمة استئناف بانغي، مما يدل على التقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب. ومن الأهمية البالغة أن يُبنى على هذه الإنجازات الجديرة بالثناء وأن يُحسّن أداء المحاكم خارج بانغي لضمان المساواة في وصول الجميع إلى العدالة.

89 - وما زلت أشعر بقلق عميق إزاء استمرار الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها جميع أطراف النزاع. كما أدين العنف الذي يؤثر على السكان المدنيين أو يستهدفهم ويقوض وصول المساعدات الإنسانية. وأدعو جميع الأطراف إلى اتخاذ إجراءات فورية لوقف العنف، وأحث الحكومة على التحقيق في هذه الحوادث ومقاضاتها حيثما يلزم.

90 - إنني أدين أي عمل من أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة، وأعيد تأكيد التزامي بعدم التسامح مطلقاً مع هذه الحوادث. وتستمر البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري في تكثيف إجراءاتهما لتعزيز تدابير الوقاية والاستجابة. وأشجع الجهود القوية المتخذة على مستوى المنظومة لمعالجة هذه المظالم.

91 - إنني أشعر ببالغ الانزعاج من استمرار تهديدات سلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني وأمنهم. فسلامتهم وأمنهم أساسيان لضمان تنفيذ ولاية البعثة وتقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. وأثني على الجهات الفاعلة الإنسانية لجهودها المستمرة لتقديم المساعدة المنفذة للحياة للمحتاجين، على الرغم من المخاطر. وأدين بشدة الاستهداف المستمر للعاملين في المجال الإنساني الذين يؤدون واجباتهم، وأحث جميع أطراف النزاع على التقيد الصارم بالقانون الإنساني الدولي. كما أشدد على أن جميع الهجمات ضد قوات حفظ السلام قد تشكل جرائم حرب، في حين أن التهديدات والهجمات ضد العاملين والأصول في المجال الإنساني تشكل انتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

92 - وأرحب برفع الحكومة الحظر المفروض على الرحلات الجوية الليلية للإجلاء الطبي وإجلاء المصابين وكذلك لدعم البعثة المتكاملة أو قوات الدفاع والأمن الوطنية المشاركة في العمليات. على أن قيود الطيران التي تفرضها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على نظام الطائرات بدون طيار، تثير القلق لأنها يمكن أن تقوض القدرة العملياتية للبعثة المتكاملة، فضلاً عن سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم. ويساورني القلق بنفس القدر إزاء الحوادث العدائية التي تتورط بها قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي ضد البعثة المتكاملة. وأحث الحكومة على اتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء الإجراءات التي تشكل مخاطر جسيمة على سلامة حفظة السلام وأمنهم أو تعرقل قدرتهم على تنفيذ الولاية.

93 - أخيراً، أود أن أعرب عن دعمي وتقديري العميق لممثلي الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، فالنتين روغانيزا، لقائهما المستمر في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأدعو جميع أصحاب المصلحة إلى تزويدها بدعمهم الكامل للدفع قدماً بالسلام الدائم وبالاستقرار والتنمية المستدامة. كما أشكر جميع أفراد البعثة المتكاملة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والبلدان المانحة؛ والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية؛ وجميع الشركاء الآخرين على مساهماتهم القيمة.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية
أفريقيا الوسطى: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في 1 شباط/
فبراير 2023

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة	
	الخبراء الموفدون في مهمات	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	أفراد وحدات الشرطة المشكّلة فرادى ضباط الشرطة
الأرجنتين	0	1	0	1	
بنغلاديش	12	33	1 410	1 455	3
بنن	4	3	0	7	40
بوتان	2	5	180	187	
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	3	2	0	5	
البرازيل	3	7	0	10	2
بوركينافاسو	0	5	0	5	66
بوروندي	7	12	745	764	
كمبوديا	4	6	219	229	
الكاميرون	3	7	750	760	13 320
كولومبيا	2	0	0	2	
الكونغو	3	8	0	11	1 180
كوت ديفوار	0	2	0	2	48
تشيكيا	3	0	0	3	
جيبوتي	0	0	0	0	15 180
إكوادور	0	2	0	2	
مصر	7	26	989	1 022	20 140
فرنسا	0	7	0	7	2
غابون	0	1	0	1	
غامبيا	3	5	0	8	13
غانا	4	9	0	13	1
غواتيمالا	2	2	0	4	
غينيا	0	0	0	0	18
الهند	0	2	0	2	
إندونيسيا	2	9	215	226	19 140
الأردن	3	7	0	10	68
كازاخستان	0	2	0	2	
كينيا	7	10	0	17	

عنصر الشرطة		العنصر العسكري				البلد
أفراد وحدات الشرطة المشكلة	فرادى ضباط الشرطة	المجموع	الجنود	الخبراء الموفدون ضباط الأركان		
				في مهمات		
28	319	0	0	0	0	مدغشقر
		0	0	0	0	مالي
		466	450	8	8	موريتانيا
		2	0	1	1	المكسيك
		4	0	1	3	جمهورية مولدوفا
32		781	751	25	5	المغرب
		1 239	1 219	16	4	نيبال
		6	0	6	0	النيجر
		5	0	5	0	نيجيريا
		1 313	1 274	31	8	باكستان
3		4	0	2	2	باراغواي
		234	219	9	6	بيرو
		3	0	1	2	الفلبين
		226	215	11	0	البرتغال
		0	0	0	0	رومانيا
52	638	14	0	11	3	الاتحاد الروسي
		2 147	2 110	29	8	رواندا
		14	179	12	0	السنغال
		76	71	3	2	صربيا
		8	0	4	4	سيراليون
3		0	0	0	0	إسبانيا
		146	145	1	0	سري لانكا
		0	0	0	0	السويد
		11	0	8	3	توغو
		774	760	11	3	تونس
11						تركيا
		576	570	6	0	جمهورية تنزانيا المتحدة
		10	0	10	0	الولايات المتحدة الأمريكية
		3	0	3	0	أوروغواي
		8	0	7	1	فيت نام
		924	908	10	6	زامبيا
		4	0	2	2	زيمبابوي
		571	2 416	13 930	13 379	406

المرفق الثاني

خريطة

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

شباط/فبراير 2023

